النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

مجلس نواب الشعب
الواردات
29 مارس 2019
رقم الإدارة 1296

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تونس في 27 مارس 2019

المراسلة رقم 557 /2019

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: وضعية العاملين التابعين للآلية 20 و أجل تسوية وضعيتهم

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني الشكاية التالية:

"تحية طيبة و بعد،

نحن أعوان الآلية 20 المزمع تسوية وضعيتهم وفق الاتفاق المبرم بين رئاسة الحكومة و الإتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 2017/11/27 في إطار الاتفاقية الإطارية للمعوقين و تم توزيعنا في جمعيات رعاية المعوقين، المنظمات الوطنية و الجمعيات الخاصة غير الراجعة بالنظر للشؤون الاجتماعية و تصنيفنا متصرفين بالنسبة للحاصلين على الإجازة فما فوق بأجر 630 دينار صافي و إسناد أجر مقتصد لمن دون ذلك بقيمة 480 دينار صافي. و نحيطكم علما أنه إلى الآن لم تتم التسوية الفعلية ذلك نظرا لرفض فدرالية جمعيات رعاية المعوقين إدماجنا ضمن هذه الاتفاقية لغياب الاختصاص إلا انه و بعد اجتماع مع فدرالية جمعيات رعاية المعوقين التي لم تسمح إلا ل150 عون بالمباشرة في الجمعيات(نظرا لغياب الاختصاص) .

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

نحيطكم علما انه بعد مرور عام من تاريخ مباشرتنا ليس لنا الى الآن معرف وحيد و لا تغطية اجتماعية و لم نتحصل على بطاقة خلاص مما يحيل الى غموض وضعيتنا المهنية و تشعبها.

سيدي الكريم، نرجو من سيادتكم مراسلة وزير الشؤون الاجتماعية وحثه على التسوية النهائية لهذا الملف.

في انتظار دعمكم تفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام و التقدير

و السلام"

الرجاء التفضل بتوضيح وضعية أعوان الآلية 20 الذين لم يتم قبولهم ضمن الجمعيات.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

17 ماي 2019

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الشّؤون الإجتماعيّة
الوزيـر

وزارة الشؤون الإجتماعية
929 / Ax
بتاريخ 17 ماي 2019

وزير الشؤون الاجتماعية
الـى
السّيد رئيس مجلس نوّاب الشعب، المحترم

الموضـوع : حول سؤال كتابي.
المرجـــع : مراسلتكم عدد 976 بتاريخ 12 أفريل 2019.

تبعـا لمراسـلتكم المشـار إليهـا بـالمرجع أعـلاه والمتضـمنة لسـؤال كتـابي حـول وضـعية العـاملين التـابعين للآليـة 20 وأجـل تسـوية وضـعيتهم طرحـه النائـب المحتـرم السـيد ياسـين العيـاري، أتشـرّف بموافـاتكم طـي هـذا بإجابـة وزارة الشّؤون الإجتماعيّة عن السؤال المذكور.

والسـلام

مجلس نواب الشعب
الواردات
21 ماى 2019
رمز الإدارة ... العدد

وبتفويض منه
رئيس الديوان
توفيق الزرلي

نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.

إجابة وزارة الشّؤون الإجتماعيّة عن سؤال كتابي طرحه النائب المحترم السيد ياسين العياري

نص السؤال:

النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

مجلس نواب الشعب
الواردات
29 مارس 2019
رقم الإدارة 1296

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تونس في 27 مارس 2019

المراسلة رقم 557 /2019

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: وضعية العاملين التابعين للآلية 20 و أجل تسوية وضعيتهم

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني الشكاية التالية:

"تحية طيبة و بعد،

نحن أعوان الآلية 20 المزمع تسوية وضعيتهم وفق الاتفاق المبرم بين رئاسة الحكومة و الإتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 2017/11/27 في إطار الاتفاقية الإطارية للمعوقين و تم توزيعنا في جمعيات رعاية المعوقين، المنظمات الوطنية و الجمعيات الخاصة غير الراجعة بالنظر للشؤون الاجتماعية و تصنيفنا متصرفين بالنسبة للحاصلين على الإجازة فما فوق بأجر 630 دينار صافي و إسناد أجر مقتصد لمن دون ذلك بقيمة 480 دينار صافي. و نحيطكم علما أنه إلى الآن لم تتم التسوية الفعلية ذلك نظرا لرفض فدرالية جمعيات رعاية المعوقين إدماجنا ضمن هذه الاتفاقية لغياب الاختصاص إلا انه و بعد اجتماع مع فدرالية جمعيات رعاية المعوقين التي لم تسمح إلا لـ150 عون بالمباشرة في الجمعيات(نظرا لغياب الاختصاص) .

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني: yassine.ayari@arp.tn
الجوال: +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

نحيطكم علما انه بعد مرور عام من تاريخ مباشرتنا ليس لنا الى الآن معرف وحيد و لا تغطية اجتماعية و لم نتحصل على بطاقة خلاص مما يحيل الى غموض وضعيتنا المهنية و تشعبها.

سيدي الكريم، نرجو من سيادتكم مراسلة وزير الشؤون الاجتماعية وحثه على التسوية النهائية لهذا الملف.

في انتظار دعمكم تفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام و التقدير

و السلام"

الرجاء التفضل بتوضيح وضعية أعوان الآلية 20 الذين لم يتم قبولهم ضمن الجمعيات.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

الإجابة :

تمت تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 20 إثر اتفاق ممضى بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل في إطار لجنة 5 + 5 بتاريخ 26 جويلية 2017 يقضي بإدماج المعنيين البالغ عددهم 359 صلب جمعيات رعاية الأشخاص المعوقين وسحب الاتفاقية المشتركة لهذا القطاع عليهم.

وتبعا لذلك تولت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع رئاسة الحكومة والهياكل الإدارية المركزية والجهوية والمنظمات المهنية المعنية (الإتحاد العام التونسي للشغل وفيدرالية الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة) التثبت في مراكز عمل المعنيين وإعادة توزيعهم حسب حاجيات الجمعيات وبالخصوص طبيعة اختصاصهم.

وبتاريخ 26 جوان 2018 تم إبرام اتفاق بين الإتحاد العام التونسي للشغل ووزارة الشؤون الإجتماعية يتعلق بفض إشكال تصنيف المنتفعين بالآلية 20 في إطار لجنة مشتركة أحدثت للغرض وذلك اعتمادا على شهاداتهم العلمية.

وإثر انتهاء أشغال اللجنة المكلفة بالتصنيف المهني، تم ضبط الإنعكاس المالي بالتنسيق مع الهياكل المعنية حيث تولت وزارة المالية توفير الإعتمادات المخصصة للغرض وصرفها لفائدة المعنيين بالأمر.

وفيما يتعلق بعدم التمتع بالتغطية الاجتماعية للمنتفعين بالآلية 20، فإن وزارة الشّؤون الاجتماعيّة ساعية مع الأطراف ذات العلاقة لإيجاد حل لهذا الإشكال في أقرب الآجال.

وبخصوص توزيع أعوان الآليّة 20 على جمعيّات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، تم التوزيع ببعض الجهات دون أي إشكال.

أمّا بولاية المهدية، وإزاء العدد المرتفع للمعنيّين بالتّسوية بالجهة الذي لا يخوّل توزيعهم على الجمعيّات العاملة في مجال الإعاقة المتواجدة بالولاية، تبيّن للسّلط الجهويّة أنّه من المفيد العمل على حوكمة التصرّف في هذه الموارد البشريّة وذلك بتوزيع العدد الأكبر منهم على عدد من المؤسّسات التّربويّة والصحيّة بالجهة.

غير أن مصالح رئاسة الحكومة وبمقتضى مكاتيبها عدد 2803 بتاريخ 28 جانفي 2019، وعدد 6340 بتاريخ 20 فيفري 2019، وعدد 10183 بتاريخ 25 مارس 2019، أبدت رفضها القطعي للإجراء الذي تمّ اتّخاذه من طرف السّلط الجهويّة بولاية المهديّة والقاضي بتوزيع عدد من أعوان الآليّة 20 الذين تمّ انتدابهم بجمعيّات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالجهة على عدد من المؤسّسات العموميّة التّابعة لوزارتي التّربية والصحّة وذلك لعدّة أسباب أبرزها:

- أنّ القرار المذكور قد تمّ اتّخاذه دون أدنى مستوى من التّنسيق المسبق معها،
- الخرق الصّريح لهذا الإجراء لكافّة الأطر التي تمّ وضعها لتسوية ملفّ الآليّة 20 وللإتّفاقيّات المبرمة مع الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل، وآخرها الاتّفاق المؤرّخ في 27 نوفمبر 2017،
- مساسه بمبدأ المساواة بين المعنيّين بالتّسوية،
- عدم استناد القرار المتّخذ إلى أيّ أساس قانوني وموضوعي مع التّأكيد على أنّه لا يمكن لاتّفاق جهوي بين الإدارة والشّريك الاجتماعي أن يخالف اتّفاقا وطنيّا تمّ إمضاؤه بين الحكومة والمركزيّة النّقابيّة،
- إعتبار عمليّة قبول المسؤولين الإداريّين للمؤسّسات التّربويّة والصحيّة بمباشرة المعنيّين بالتّسوية في إطار الآليّة 20، خطأ تصرّف موجب للتتبّع الإداري نظرا لعدم وجود أيّ رابط قانوني بين المعنيّين والمؤسّسات المذكورة في ظلّ ارتباطهم بعلاقة شغليّة مع جهة أخرى وهي الجمعيّات العاملة في مجال الإعاقة،

- عدم اقتناعها بمبرّر العدد المرتفع للمعنيّين بالتّسوية مقارنة بعدد الجمعيّات العاملة في مجال الإعاقة بالجهة التي لا يمكنها استيعابهم كليّا في مقابل تأكيدها على إمكانيّة توزيعهم على بقيّة الجمعيّات الأخرى بالجهة (مهما كانت صبغتها) وعددها 372 جمعيّة طبقا لما أقرّت به الإدارة العامّة للجمعيّات برئاسة الحكومة،

هذا وتولّت المصالح الجهويّة للشّؤون الاجتماعيّة بالمهديّة موافاتنا بجدول يحوصل واقع وضعيّة الأعوان العاملين بالجمعيّات بولاية المهديّة وطاقة الاستيعاب القصوى لتلك الجمعيات مقارنة بالعدد الكبير لأعوان الآليّة 20 المعنيّين بالتّسوية وذلك في محاولة لإقناع مصالح رئاسة الحكومة بالتّبريرات التي تمّت موافاتها بها عبر مكتوبنا المؤرّخ في 11 فيفري 2019 وخاصّة بواقعيّة ووجاهة المقاربة التي اعتمدتها ولاية المهديّة بالتّنسيق مع المصالح الجهويّة لوزارة الشّؤون الاجتماعيّة في توزيع الأعوان المعنيّين.

ويتبين من المعطيات والإحصائية ما يلي:

- أنّ عدد الجمعيّات العاملة في مجال رعاية المعاقين بالجهة لا يتجاوز الـ 13 جمعيّة تمّ تعزيزها بـ 14 عونا من أعوان الآليّة 20 من المعنيّين بالتّسوية في ظلّ محدوديّة طاقة الاستيعاب القصوى لهذه الجمعيات،

- أنّ طاقة الاستيعاب الحاليّة لهذه الجمعيّات قد تمّ استنفادها كليّا حيث بلغت الـ 218 عونا مقسّمين طبقا للجدول المصاحب، علما وأنّ عدد التّلاميذ من ذوي الإعاقة منظوري الجمعيّات المعنيّة يقدّر حاليّا (بعنوان السّنة الدراسيّة 2018-2019) بـ 587 تلميذا يشرف عليهم 181 إطارا (مربّين مختصّين، مكوّنين، مرافقين) بنسبة تغطية تقدّر بـ 3,08 تلميذا لكلّ إطار وهي نسبة تأطير تفوق المعدّل المنصوص عليه بالتّشريع الجاري به العمل،

- أنّ توزيع بقيّة أعوان الآليّة 20 المعنيّين بالتّسوية وعددهم 74 عونا على المؤسّسات التّربويّة والصحيّة بالجهة يتنزّل في إطار حرص السّلط الجهويّة بالمهديّة على حوكمة التصرّف في هذا الرّصيد البشري الهامّ وحسن تصويب استغلاله،
- أنّ المضيّ في تنفيذ سيناريو توزيع كافّة أعوان الآليّة 20 المعنيّين بالتّسوية (98 عونا) على الجمعيّات المتواجدة بالجهة مهما كانت صبغتها وعددها 372 جمعيّة مثلما تمّت الإشارة إليه ضمن مكتوب رئاسة الحكومة عدد 6340 بتاريخ 20 فيفري 2019، يعني بالضّرورة إقرار تعيينات زائدة عن الحاجة الحقيقيّة لهذه الجمعيّات وبالتّالي خلاص أجور أعوان غير مختصّين (وقع تصنيفهم في رتبتي متصرّف ومقتصد حسب طبيعة الشّهادة والمستوى التّعليمي) لن يتسنّى استغلالهم في أيّ عمل مثمر وذلك في تعارض مع "قاعدة العمل المنجز لاستحقاق الأجر" المنصوص عليها بالتّشريع الجاري به العمل،
- أنّ الهدف من خيار توزيع أعوان الآليّة 20 على بعض المؤسّسات الصحيّة والتّربويّة، هو سدّ شغورات ملحّة وكبيرة تمّ تسجيلها في مستوى آليّات التصرّف الإداري والمالي لهذه المؤسّسات،
- أنّ المخاوف من إمكانيّة مطالبة الأعوان الذّين تمّ تعيينهم بالمؤسّسات التّربويّة والصحيّة بالجهة بانتدابهم صلب الوظيفة العموميّة وبالتّالي الإخلال بجوهر الاتّفاق المبرم بين الطّرفين الإداري والنّقابي وبمبدأ تساوي الفرص بين أعوان الآليّة 20، غير مبرّرة في ظلّ سعي وزارة الشّؤون الاجتماعيّة لإمضاء اتّفاقيّة خلال الأيّام القليلة القادمة مع الاتّحاد التّونسي للتّضامن الاجتماعي لضمان سحب كافّة الأحكام الماليّة والتّرتيبيّة للاتّفاقيّة القطاعيّة المشتركة لأعوان الجمعيّات العاملة في مجال الإعاقة على المعنيّين بالأمر.

وتأسيسا على ما تقدّم، تمّت مطالبة المصالح المختصّة برئاسة الحكومة بمراجعة موقفها القاضي بـ :

- ✓ إعادة توزيع كافّة أعوان الآليّة 20 المعنيّين بالتّسوية على النّسيج الجمعيّاتي بولاية المهديّة،
- ✓ التوقّف عن صرف أجورهم في صورة مواصلة المباشرة بالمؤسّسات الإداريّة وذلك للأسباب والمبرّرات سالفة الذّكر وتحسّبا لأيّة فرضيّة لاحتقان الأوضاع في قادم الأيّام.